وحدة التنمية المحلية والتدبير المجالي للأستاذ عبد الله هرهار
تلخيص: أناس عوينات الجزء الأول

خلاصات مقتطف من كتاب ذ عبد اللطيف المودني، "الديناميات المحلية وحكامة الدولة"

التنمية والديناميات المحلية بين تدخل الدولة و دور المجالس الجماعية.

- التنمية المستدامة: تهدف إلى تحقيق تناغم بين الإنسان و الطبيعة
- التنمية البشرية: هي عملية توسيع خيارات البشر و إعطائهم حرية الاختيار بين البدائل المتاحة و تتمحور حول بناء القدرات البشرية و التوظيف الكفء لهذه القدرات

1- مداخل للمقاربة:

- التمييز بين التنمية الكلية في بعدها الماكرواجتماعي و التنمية المحلية في بعدها الميكرواجتماعي و اعتبار هذه المقاربة المحلية هي الأسلوب الأنجع للتنمية.
- التنمية هي تغير اجتماعي كلي يهدف للانتقال من وضع متردي إلى وضع أفضل.
- التنمية المحلية عملية شمولية، تتشكل أقطابها من الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و القانوني والسياسي. مقاربتها تستدعي كل العلوم الاجتماعية.
- وعي التنمية يتخذ صيغا متباينة بحسب الطبقات والفئات والنخب الاجتماعية.
- لا يمكن التفكير في التنمية خارج تدخل الدولة. خصوصا و أنه نتج عن اختفاء النظام القبلي بالمغرب تمركز قوي للسلطات بين أيدي الدولة. و مع ذلك و في إطار اعتماد اللامركزية اتجهت الدولة لتبني استراتيجية تنموية تشاورية تتأسس على التنمية المحلية.
- المجلس الجماعي مشروع تنموي جيد لكن تدخلاته التنموية محدودة و متفاوتة.
- تكون التنمية فعالة إذا انبنت على ممارسة ديمقراطية شفافة و تشاركية.

2- شروط ومعيقات التنمية المحلية:

- **التنمية من القاعدة ضمن منظور مندمج:**

- الوضعية الاقتصادية المتدهورة التي عرفها المغرب نهاية السبعينات ارتبطت بأزمة الهيمنة الدولتية الواسعة، دفعت للتبني الرسمي لاختيار التنمية من القاعدة ضمن منظور مندمج يتضافر فيه تدخل الدولة و مشاركة النسق المحلي.
- جعلت الدولة التنمية متمركزة حول الإنسان وأوكلت مهامها للمجلس الجماعي.

- **معيقات التنمية المحلية:**

- وتبرز المشاريع التنموية كقرارات إدارية ومقاربات قانونية وسياسية لا تعبر عن إرادة ومصالح السكان المحليين، وتكرس هيمنة النخب.
- لا يتوفر المنتخبون في الغالب على المستوى التعليمي و الكفاءة لإعداد وتصميم أو مخطط للتنمية المحلية.
- تفويت مهام التنمية للمجالس المحلية لم يواكبه رصد الاعتمادات المالية و الموارد البشرية التي تتطلبها.
- وصاية السلطات المحلية تقيد حرية المجالس، فاللامركزية المغربية لم تتجاوز البنيات الإدارية التي لا تزال تخضع لهيمنة هاجس المركزية.

- **بنيات الدولة والنسق المحلي المغربي:**

- يستند نسق الدولة إلى مشروعيات كارزمية و تقليدية وعقلانية وديمقراطية وتنموية. أما النسق المحلي فيستمدها مشروعيته من الدولة فقط.
- النسق المحلي مرتبط بحكامة الدولة و خاضع لآلياتها التدبيرية.
- النسق المحلي يعيد إنتاج نسق الدولة و يحاكيه.
- الدولة تراقب النسق المحلي على المستوى الترابي والمؤسساتي والبشري وعلى مستوى الاختصاصات.
- الأنساق المحلية التقليدية هي نتاج للتطور التلقائي للمجتمع المحلي، أما الأنساق اللامركزية فهي نتاج لعملية التحديث. و هي جميعها تعرف تطورا لا متجانسا و تنتج أنساقا محلية مركزية مهيمنة وأخرى محيطية هامشية وخاضعة.
- لاتزال البنيات التقليدية تؤثر ماديا و رمزيا في الأنساق المحلية، خصوصا القروية، رغم تراجعها في نسق الدولة.
- بالإضافة للتمثيلية والوساطة فالأنساق المحلية تضمن بسط سيادة ونفوذ الدولة على المجتمع المحلي و مراقبة ديناميته. فرغم التنظيم والمظهر الحداثي للبنيات المحلية فهي لازالت تقليدية في تركيبتها وأساليب اشتغالها.
- دور الشريك الذي تلعبه البنيات المحلية في تدبير الشأن المحلي محدود، بسبب هشاشة الديمقراطية المحلية وضعف الموارد المالية و البشرية.
- الأحزاب والنقابات و جمعيات المجتمع المدني مندمجة في المشروع السوسيو-سياسي الدولتي عبر لعبها لدور الوساطة بين الدولة والمجتمع.
- يشكل النسق المحلي امتدادا لنسق الدولة على مستوى البنيات و الوظائف. ولايزال التنظيم الإداري محافظا على نفس البنيات التي كانت في المرحلة الاستعمارية مع حذف هياكل الإقامة العامة و إدارة الحماية و تعويضها بأجهزة السيادة الوطنية.

انتهى